



**ترحيب بخفض الفائدة  
والبنوك تدرس إعادة  
تسعير منتجاتها**

05

**الحكومة تتوسع في مشروعات النقل بنظام  
المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P»**

3



**إبراهيم مصطفى يكتب:  
التمويل الخارجي من أجل التنمية**

2



**طارق فهمي:**

**«التوفيق للتأجير التمويلي»  
ترفع رأسماليها إلى 400 مليون  
جنيه بنهاية 2022**

2



جريدة البورصة  
التوفيق للتأجير التمويلي  
، الكيلو ٣٨ طريق مصر الاسكندرية  
الصحراوي ميني رقم ٨ الدور  
بمجمع الاعمال ذا بوليغون سوويك  
ويست

The Markets Pulse نبض الأسواق

# البورصة

يومية • إقتصادية • شاملة



Not For Sale  
October 3

Monday 16 Nov. 2020

Issue 2447

6 صفحات

www.alborsanews.com



السعر : 6 جنيها

الاثنين 16 نوفمبر 2020 - غرة ربيع الآخر 1442

7.3

4.99

مليار جنيه صافي أرباح البنك التجاري  
الدولي النصف الأول 2020

مليار دولار جذبتها وزارة التعاون الدولي  
لمصر بتكاليف منخفضة خلال 2020

www.alborsanews.com

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة:

## «التوفيق للتأجير التمويلي» ترفع رأسمالها إلى 400 مليون جنيه بنهاية 2022

« الشركة تبدأ نشاط التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة النصف الثاني من العام المقبل

وقال فهمي، إن صافي أرباح التوفيق للتأجير التمويلي بلغ 55.24 مليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل 52.05 مليون جنيه في الفترة نفسها المقابلة من عام 2019، بمعدل نمو 6.13% وذلك بالرغم مما شهده عام 2020 من ظروف جائحة كورونا.

وأضاف الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، أن الشركة تستهدف الوصول بصافي الربحية إلى 70 مليون جنيه بنهاية 2020، مشيراً إلى أن التوفيق استطاعت أن تحافظ على معدلات الربحية الجيدة بفضل التوازن بين الإيرادات والمصروفات في ظل الظروف غير المسبوقة التي خلفتها تداعيات تفشي جائحة كورونا.

وتوقع فهمي طفرة كبيرة في الأرباح العام المقبل بفضل عملية التوزيع الجزئي التي تخطط الشركة لها بقيمة مليار جنيه.

وأضاف فهمي، أن الشركة تمكنت من استعادة كامل نشاطها وتحقيق طفرة في نتائج أعمالها وحجم العقود بعد الاستقرار النسبي للأوضاع.

وأشار إلى أن صافي القيم التمويلية للعقود تجاوز 500 مليون جنيه خلال الربع الثالث والذي يقابله حجم عقود مسجلة لدى هيئة الرقابة المالية منذ بداية العام المالي 2020 بقيمة 1.456 مليار جنيه.

وأوضح فهمي، أن صافي القيم التمويلية بلغ 826.6 مليون جنيه بنهاية الربع الثالث من العام الجاري.

وقال إن صافي الربح التشغيلي ارتفع بمعدل 21.32% لتبلغ قيمته 73.59 مليون جنيه مقابل 60.66 مليون جنيه في نفس الفترة، بينما ارتفع إجمالي ربح التأجير التمويلي بمعدل 22.28% ليلعب 117.08 مليون جنيه مقابل 95.32 مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي 2019.

ويرى فهمي، أن اعتماد بعض الشركات في سوق التأجير التمويلي على نفس المحافظ ونفس الكوادر في شركات التأجير التمويلي الأخرى يعد من حجم ونمو نشاط التأجير التمويلي، نظراً لانتقال نفس العميل بنفس العملية من شركة إلى أخرى، مشيراً إلى أن هذه الأمور سيتم معالجتها في ميثاق الشرف الذي يكف الاتحاد المصري للتأجير التمويلي على صياغته في الوقت الحالي.

5.6

مليار جنيه إجمالي تمويلات  
الشركة من 20 بنكاً.. ولدينا  
2.3 مليار جنيه حدود متاحة

70

مليون جنيه  
أرباحاً مستهدفة  
للشركة بنهاية العام الحالي



طارق فهمي

المقارنة متساوية ومتكافئة ولذلك يجب تقسيم الشركات ذات الطبيعة المتماثلة أو المتطابقة ووضعها في شرائح منفصلة وتتم المقارنة بين الشركة وأقرانها في نفس الشريحة وبذلك تكون المقارنة عادلة ومنضبطة.

وأشار فهمي إلى أن التوفيق تحقق معدلات نمو وربحية متميزة تعد من أفضل المعدلات في الصناعة، وعن الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي، أشار فهمي إلى التأكيد على أن الحصة السوقية يجب ألا تقرا بمعدل عن الربحية وجودة المحفظة والمائد على حقوق الملكية والتي تعد من أهم المعايير التي تقاس بها أداء أي شركة تأجير تمويلي حيث أن الحصة السوقية وحدها لا تعبر عن جودة الأداء.

الأثمانية والدراسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك فريق التسويق الخاص بالشركة.

وأكد فهمي، أن الهدف من إضافة أنشطة مالية غير مصرفية جديدة للشركة مثل التخصيم، خاصة بعد سماح القانون بذلك، هو توعية مصادر الإيرادات والأرباح وزيادة معدل دوران الأصول، مما له أثر إيجابي كبير على نتائج الأعمال، وبالتالي مساهمة الشركة.

ويرى فهمي، أن مقارنة شركات تأجير تمويلي مملوكة لبنوك أو مؤسسات مالية كبرى مع شركات مستقلة بذاتها أو غير تابعة لبنوك تعد مقارنة غير عادلة بالقدر الكافي، حيث يجب أن تكون أسس

إلى متابعة العملاء ومساعدة العميل الجيد وتعميم العميل المعثر الجاد.

وكشف طارق فهمي عن حصول الشركة على رخصة نهائية من الهيئة العامة للرقابة المالية لممارسة نشاط التخصيم مطلع العام الجاري، وبالفعل أبرمت الشركة العقد الأول للتخصيم على سبيل التجربة في أكتوبر الماضي، موضحاً أن الشركة ستكون مستعدة للتوسع في النشاط بداية من العام المالي المقبل.

وأضاف فهمي، أن الشركة أيضاً ستقوم بالبدء في نشاط التأجير تمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الربع الثاني من العام المقبل، موضحاً أن الشركة ستستعين ببعض الكوادر الموجودة بالفعل في الشركة مع التدريب على بعض السياسات

قال طارق فهمي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي، إن الشركة تستهدف رفع رأسمالها تدريجياً إلى 400 مليون جنيه بنهاية 2022.

وأضاف فهمي في حوار لـ «البورصة»، أن الشركة انتهت من زيادة رأسمالها المصدر والمدفوع بالكامل، ليصل إلى 287.32 مليون جنيه بزيادة قدرها 52.9 مليون جنيه.

وأوضح فهمي، أن الزيادة في رأس المال في يوليو الماضي كانت ممولة من أرباح العام المالي 2019 في صورة أسهم مجانية تم توزيعها على مساهمي الشركة يوليو الماضي.



كتب - أسماء نبيل:

بالشركة وتصل إلى 62%، في حين تبلغ حصة عمليات التأجير في قطاعات الآلات والمعدات 30%، و8% لصالح قطاعات السيارات التجارية.

وقال فهمي، إن الشركة وضعت خطة للطوارئ خلال فترة كورونا واستهدفت في الأساس صحة الموظفين، لذا التزم الموظفين العمل عن بعد وتم تخفيض عددهم بالقر وتوزيع معدات الحماية الشخصية عليهم.

وأضاف أن الشركة التزمت بتعليمات هيئة الرقابة المالية بشأن تأجيل أقساط وفوائد قروض العملاء التي ترغب في ذلك لمدة 6 أشهر انتهت في سبتمبر الماضي، موضحاً أن 50% فقط من عملاء الشركة لجأوا للتأجيل.

وأشار إلى أن قيمة الدين التي تواجه درجة من التعثر تكاد تكون نسبة لا تذكر من إجمالي محفظة قائمة تبلغ حوالي 4 مليارات جنيه، موضحاً أن جميع العملاء التزموا بالسداد بعد انتهاء مدة التأجيلات المتقنة.

وأكد فهمي أن التوفيق ليس لديها معدلات تعثر تذكر، موضحاً أن الشركة تعتمد في قراراتها الائتمانية على إدارة متميزة على قدر كبير من الكفاءة ومدرين بشكل جيد ووجود هيكل تنظي منضبط وتطبيق منضبط للحكومة، بالإضافة إلى 13 نقطة رقابية داخلية تمر بها الدراسات الائتمانية، إضافة

وأشار إلى أن الشركة بدأت في الإجراءات اللازمة لإصدار عملية توريق بنحو مليار جنيه من محفظتها خلال العام المقبل، مشيراً إلى أن الدافع وراء ذلك هو تقادي وصول الشركة للحد الأقصى للرافعة المالية وهو 9 إلى 1.

وعن سعر الفائدة الحالي ومدى جاذبيته للاستثمار، أكد فهمي أن سعر الفائدة الحالي مشجع جداً للاستثمار ومزيد من الطلب على الاقتراض والتأجير التمويلي ولا يوجد أي مانع حالياً للتوسع في مختلف القطاعات.

وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت تأثيرات سلبية كبيرة بسبب تداعيات كورونا التي عطلت الحياة في العالم أجمع وليس مصر فقط وتسببت في خسائر بأرقام كبيرة جداً، متوقفاً تعويض كل هذه الخسائر، ولكن مع دوران عجلة الاقتصاد.

وقال فهمي، إن حجم الحدود الائتمانية المتاحة من بنوك التعامل للشركة يتماشى مع معدلات الطلب المتوقعة من جانب العملاء.

أضاف أن إجمالي التمويلات من 20 بنكاً تبلغ 5.6 مليار جنيه مستخدم منها 3.3 مليار جنيه، والشركة لديها 2.3 مليار جنيه متاحة للاستخدام وهي كافية في الوقت الحالي.

وأشار فهمي إلى أن قطاع المباني والمقارنات يستحوذ على الحصة الأكبر من محفظة التأجير